قضية النفط والغاز في العراق
واثرها في العلاقة بين المركز والاقليم

ا.د. عامر هاشم عواد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

dramerawad@gmail.com

The issue of oil and gas in Iraq and its impact on the relationship between the center and the region

Prof. Dr. Amer Hashim Awad

Center for Strategic and International Studies

University of Baghdad

تاريخ الاستلام 2024/4/18 تاريخ القبول 2024/7/11 تاريخ النشر 2024/10/30

الملخص

يتصدى البحث لدراسة قضية يمكن عدها من ابرز القضايا الخلافية بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة اقليم كردستان وهي قضية الخلاف حول النفط والغاز التي تطورت الى خلافات حول الحقول والحصص والعوائد المالية، ففي حين ان الدستور فرض على حكومة الاقليم ان ترصد للحكومة الاتحادية عوائدا مالية من النفط المصدر من حقولها طالما انها تستلم حصتها كاملة من الموازنة العامة الاتحادية، إلا ان حكومة الاقليم كثيرا ما كانت تتجاهل رصد تلك العائدات المالية الامر الذي حول الخلاف حول النفط والغاز الى خلاف حول الامور المالية واثر كثيراً على مفاصل متعددة من ابرزها موضوع رواتب موظفي الاقليم التي انقطعت بسبب قرار الحكومة الاتحادية عدم تزويد الاقليم بجزء محدد من اموال الموازنة يتناسب والعائدات المالية المستحقة للحكومة الاتحادية على الاقليم.

لقد تصدى البحث لهذا الموضوع عبر تناول موضوع الخلاف الدستوري، ثم تناول موضوع ملف الفساد في صناعة النفط في اقليم كردستان، ومن ثم تناول مستقبل الخلاف النفطي على العلاقة بين الحكومتين الاتحادية واقليم كردستان.

الكلمات المفتاحية

النفط والغاز في العراق، الدستور الاتحادي، الخلاف النفطي، العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان

Abstract

In This research, we discusse one of the most prominent controversial issues between the Iraqi federal government and the Kurdistan Regional Government, which is the issue of the dispute over oil and gas, which developed into disputes over fields, shares, and financial returns. While the constitution imposed on the regional government to allocate to the federal government financial returns from the source oil. from its fields as long as it receives its full share from the federal general budget ,However, the regional government often neglected to monitor these financial revenues, which turned the dispute over oil and gas into a dispute over financial matters and greatly affected many aspects, most notably the issue of the salaries of the region's employees, which were cut due to the federal government's decision not to provide the region with a specific portion of budget funds commensurate with the revenues. The financials owed to the federal government by the region.

The research addressed this topic by addressing the issue of the constitutional dispute, then addressing the issue of corruption in the oil industry in the Kurdistan region, and then addressing the future of the oil dispute over the relationship between the federal governments and the Kurdistan region.

key words

Oil and gas in Iraq, the federal constitution, the oil dispute, the relationship between the federal government and the Kurdistan Regional Government.

المقدمة

شكل النفط مرتكز الخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان منذ التصويت على الدستور العراقي الدائم عام 2005، ذلك ان الحكومتين نظرتا للمواد الدستورية الخاصة بموضوع النفط والغاز نظرتين مختلفتين انطلاقاً من اختلاف التفسير تبعاً لما يراه كل طرف على انه التفسير الصحيح. ولذلك فقد قاد هذا الخلاف الى ازمات كثيرة بين المركز والاقليم عمادها عدم قبول حكومة المركز بالقرارات الصادرة عن حكومة الاقليم الخاصة بموضوع النفط واستخراجه وبيعه دون علم الحكومة المركزية، اما حكومة الاقليم فإنها تقول انها تستند الى المادة 115 التي تمنح حق التصرف في الحقول الجديدة المكتشفة بعد اقرار الدستور لعام 2005 – حق التصرف– الى حكومة الاقليم / الاقاليم باعتبار ذلك حقاً حصرياً لها وهو ما رفضته الحكومة الاتحادية وطالبت الاقليم بإعادة مبالغ النفط المصدر بدون موافقتها، فضلاً عن ان المحكمة الاتحادية العليا وهي اعلى سلطة قضائية كانت قد اعتبرت اقرار قانون النفط والغاز من قبل برلمان اقليم كردستان امراً غير دستوري ومن ثم فإن الموضوع تجاوز حد الخلاف السياسي الى حد البت الدستوري فيه.

أهمية البحث: تكمن اهمية البحث في انه يشكل محاولة للتصدي لموضوع يتعلق بالعراق وامنه ذلك ان الخلاف النفطي شكل مصدراً دائماً للتوتر بين الحكومة المركزية وبين حكومة اقليم كردستان لا سيّما إذا ما علمنا ان واردات العراق تعتمد بأكثر من90 بالمائة على النفط.

إشكالية البحث: ادت التفاسير المختلفة لنصوص المواد الدستورية لدستور عام 2005 الاتحادي الى خلافات بين المركز والاقليم حول موضوع النفط وتصديره والحقول النفطية، ومن ثم فان السياسة النفطية لكلا من الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم عانت من مشكلة عدم التوافق الامر الذي انعكس بشكل عام على مجمل الحركة الاقتصادية لكليهما.

فرضية البحث: سيعمد البحث الى اثبات فرضية مؤداها: إنه طالما استمر الخلاف حول تفسير مواد الدستور الخلافية طالما ستبقى قضية النفط والغاز تشكل ازمة في العلاقات بين المركز والاقليم.

هيكلية البحث: سينقسم البحث على مبحثين، يتناول الاول موضوع الخلاف النفطي واسبابه بموجب مواد الدستور العراقي. اما المبحث الثاني فسيتناول مستقبل الخلاف النفطي بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان. فضلاً عن الخاتمة وقائمة المصادر.

المبحث الاول:

موضوع الخلاف النفطي واسبابه بموجب مواد الدستور العراقي.

يعد النظام الفيدرالي (الاتحادي) من أبرز الانظمة التي تتشكل منها الدول، لا سيّما تلك التي لا تريد للمركز او لإقليم واحد ان يهيمن على باقي الاقاليم، فتعمد الى تقسيم السلطات بين المركز وباقي الاقاليم او الولايات [1]. ولعل التجربة الامريكية في هذا المجال تعد من انجح التجارب العالمية، فرغم المساحة الكبيرة جداً للولايات المتحدة، إلا انه لا مشكلة تذكر بين المركز وباقي الولايات، والسبب والفضل في هذا النجاح، يعود الى قوة الدستور الامريكي وعلوته. إذ انه فصّل وبشكل لا لبس فيه

اختصاصات وصلاحيات كل من المركز والاقاليم (سلطة المركز الاتحادي وسلطة الولايات)، فما نص عليه دستورياً بصفته حقاً للمركز حصراً، لا تخاصمه فيه الولايات، وما نص عليه دستورياً حقاً للولايات، لا يتدخل فيه المركز[2]. كما ان احترام الامريكيين للدستور بصفته العقد المقدس والأسمى أفضى لنجاح التجربة الفيدرالية، وجنّب الولايات المتحدة مشاكل تنازع السلطات.

المطلب الاول: مواد الدستور العراقي لعام 2005 بوصفها سببا للخلاف

عندما صدر دستور العراق لعام 2005 فان التداخل بين المفاهيم كان حاضرا ايضا. وفي هذا المجال **يورد خبراء القانون والنظم السياسية** ان الدستور العراقي لم يخفق في موضوع الصلاحيات وحسب وانما اخفق ايضاً في التمييز بين صلاحيات نظام اللامركزية الادارية ونظام اللامركزية السياسية [3]، فانطلاقا من ان نظام اللامركزية الإدارية – بشكل عام – يعرف بأنه أحد أساليب التنظيم الإداري، ويقصد به تعدد مصادر النشاط الإداري والذي يتم على أساس توزيع اختصاصات الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وبين الهيئات الإدارية المتعددة، فيكون لكل منها استقلالها في مباشرة اختصاصاتها الإدارية، وفي الإطار الذي تحدده السلطة المركزية، أما اللامركزية السياسية (اللامركزية الدستورية النظام الفيدرالي) فنظام دستوري وسياسي يتعلق بكيفية ممارسة الحكم في الدولة، من خلال آلية تنظيم العملية السياسية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في الدولة الفيدرالية، ومن أهم خصائصها، توزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية دستورياً بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. وبإسقاط ما تقدم على الدستور نجد إن دستور العراق جاء متفرداً، إذ انه أقر في مادته الأولى ابتداءً أن العراق دولة اتحادية واحدة، ثم أكد في المادة (١١٦) منه على: " يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية، على الرغم من اختلاف الإقليم عن الوحدات الإدارية اللامركزية، ولعل هذا الخلط الأول الذي وقع فيه الدستور ما بين نوعي المركزية. وهذا يعني أن الدستور منح المحافظات كل شروط اللامركزية

السياسية التي مر ذكرها رغم أن المادة (١٢٢) (ثانيا) من الدستور أكدت على اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية، مما أن الدستور وقع في خلط كبير بين مفهومي اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية [4].

لقد نظم الدستور العراقي لعام 2005 مسالة توزيع الاختصاصات في الباب الرابع والخامس منه. ومن استقراء النصوص الواردة في هذين البابين نجد ان الدستور قد ذكر ثلاثة انواع من الاختصاصات تم توزيعها بين الحكومة والاقاليم و المحافظات غير المنتظمة في اقليم وحدد اختصاصات السلطة الاتحادية من خلال إتباع طريقة التحديد الحصري وترك ما سواها للأقاليم، ومنطق الأمور يقتضي أن تكون هذه الاختصاصات حصرية للسلطة الاتحادية من دون منازع ولا شريك أولاً، وأن تكون لها الأولوية في التطبيق ثانياً، لكن لو أمعنا النظر في نصوص الدستور العراقي لوجدناها اختصاصات تقرب إلى درجة الوهمية لأنها تفتقد للعنصرين المتقدمين، إذ إن هذه الاختصاصات ليست حصرية على السلطة الاتحادية ويمكن للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ممارستها، ومن ناحية أخرى فان الأولوية في التطبيق عند التعارض تكون لقوانين الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وفقا لنص المادة (١١٥) من الدستور [5].

وقد حددت المواد (١١٢) و١١٣ و١١٤ اختصاصات مشتركة بين كل من الحكومة المركزية والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، مثل[6]:

1- إدارة الجمارك بالتنسيق مع حكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

2- رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

3- رسم السياسة الصحية العامة بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير إقليم.

4- رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة بالتشاور مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.

وعلى الرغم من إشارة دستور جمهورية العراق لعام2005 إلى العلاقة الفدرالية بين الحكومة الإتحادية وإقليم كردستان، إلا إن الواقع السياسي والقانوني يدلل إلى وجود بنية شبه دولة في إقليم كردستان تتمتع باختصاصات دستورية واسعة بدلاً من إقليم فدرالي تابع للدولة [7].

إن النص الدستوري للمادة (١١٢) أدى إلى حدوث نزاع قانوني وخلاف سياسي بين الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كردستان [8]. إذ ذهبت المادة 112 / ثانياً الى اضعاف الحكومة الاتحادية سيّما في قضية تطوير الثروة النفطية والغاز فقد نصت بقيام الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم معا برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، فمنح الأقاليم هذه الأهمية الإقتصادية يعني هيمنتها على الحكومة الإتحادية واستخدام هذه الثروات في تهيئة البنى الإقتصادية لمشاريع دويلات تتوالد من الأقاليم المنتجة للنفط [9]، كما أن المادة (١١٢) (أولاً) تنص على أن تقوم الحكومة الإتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم [10]، ومن ثم فإن الخلل انها فوضت امر الحقول المكتشفة مستقبلاً، وبقية الثروات الطبيعية، لصلاحية الأقاليم وحدها وفقاً للمادة (١١٥)، الأمر الذي سيجعل من تلك الثروة حكرا على فئة من الشعب دون أخرى [11].

المطلب الثاني: موضوع النفط وعلاقته بالخلاف الدستوري

إن أحد أبرز النقاط الخلافية بين الحكومية الإتحادية وحكومة إقليم كردستان هو استخراج وتصدير النفط، فالحكومة الإتحادية تتمسك بالمادة 112/ اولاً في فقرة الادارة المشتركة، بينما الاقليم يتمسك أيضاً بالمادة ذاتها فيقول ان التصدير هو من حقول اكتشفت بعد كتابة الدستور لعام 2005 وبالتالي هي غير مشمولة بهذه المادة. ومن هنا فان الواجب جعل ادارة الثروة النفطية والغازية من الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية سيّما ان النفط يشكل ما يزيد على 90% من إيرادات الدولة [12].

ويرى كل طرف من الطرفين ان له حق السيطرة على مصادر النفط والغاز في اقليم كردستان وكيفية توزيع عوائدها، حيث ترى الحكومة الاتحادية ان موضوع

النفط يجب ان يكون بيدها على ان يتم توزيع العوائد مركزيا وفقا للموازنة الاتحادية بينما ترى حكومة الاقليم على انه يجب ان يكون لها الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستثمار والتوزيع والتطوير في حقول النفط والغاز الموجودة في اقليمها وتطالب بنصيب عادل من العوائد النفطية وذلك وفقا لما جاء في الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥[13]. كما وتثير المادة (١١٢ اولاً) من الدستور العراقي الخلاف بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم والتي تنص على: (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون)[14]. وبذلك فان هذه المادة لم تتطرق للحقول المستقبلية وهذا يعني ان تلك الحقول ستكون من اختصاص سلطات الاقاليم التي توجد فيها على وجه الانفراد ولا تشاركها فيها الحكومة الاتحادية، ولا تخضع للقيد الوارد من الفقرة اولاً من المادة (١١٢) بخصوص التوزيع المنصف لوارداتها والذي يتناسب مع التوزيع السكاني، وذلك لأن القيد يقتصر على الحقول الحالية وليس المستقبلية [15].

وحول موضوع تقاسم الثروة بين المركز والاقليم فقد نصت المادة الثالثة من قانون النفط في الاقليم رقم (٢٢) في (2007/8/9) على ان: (ملكية النفط في الاقليم تكون حسبما وردت في المادة (١١١) من الدستور الاتحادي ولحكومة اقليم كردستان حصة من العائدات المتحصلة من هذا النفط من الحقول المنتجة قبل الخامس عشر من آب 2005 بما يتناسب مع حصة عموم شعب العراق بموجب هذا القانون والمادة (١١٢) من الدستور الاتحادي، وتشير الفقرة الثانية لحكومة اقليم كردستان حصة من العائدات النفطية للحقول المنتجة بعد ١٥/ ٨ / ٢٠٠٥ بموجب احكام هذا القانون من جهة أخرى)[16].

اما عن الضرائب المتحصلة للعمليات المتعلقة بالصناعة النفطية فقد نصت الفقرة ثالثا من المادة (٤٠) من قانون النفط في اقليم كردستان على (أن الضرائب المفروضة من قبل حكومة الاقليم هي الضرائب الوحيدة المطبقة على العمليات النفطية). وهناك ايضا جدل بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم ليس فقط حول توزيع وتقاسم الثروات وذلك على الحق في منح العقود للشركات الدولية للتنقيب واستخراج النفط في اقليم كردستان، حيث اكدت الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون النفط والغاز لإقليم كردستان على (تتولى الوزارة او من تخوله التفاوض وإبرام الاتفاقات وتنفيذ جميع الاجازات ومن ضمنها العقود النفطية التي ابرمتها حكومة الاقليم)[17]. وبموجب ذلك ابرمت حكومة الاقليم اتفاقيات لتصدير النفط والغاز المستخرج من شمال العراق الى ميناء جيهان التركي دون الحصول على موافقة الحكومة المركزية، وتفسيرها لذلك ان حكومة الاقليم ترى يجب ان يكون لها الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج، والاستثمار، والتصدير في حقول النفط والغاز الموجودة في اقليمها وتطالب بنصيب عادل من العوائد النفطية، فيما ترى الحكومة الاتحادية ان موضوع عقود النفط يجب ان يكون تحت اشرافها على ان يتم توزيع العوائد مركزياً وفقاً للموازنة العامة الاتحادية [18].

وفي عهد رئيس الوزراء الأسبق الدكتور (حيدر العبادي) تم التوصل لاتفاق مع حكومة كردستان حول النفط على اطلاق ميزانية ٢٠١٤ متضمنة حصول حكومة كردستان على نسبة ١٧% من الميزانية، وهو اتفاق سياسي لغرض امني بعد سيطرة داعش على اجزاء كبيرة من كركوك كان الهدف الاساس للحكومة المركزية هو توحيد الجهود ضد داعش وكسب الاكراد في المعركة رغم علم الحكومة المركزية ان الاتفاق يصب في صالح تقوية موقف الإقليم[19] .

المبحث الثاني: صناعة النفط في إقليم كردستان وملفات الفساد النفطي فيها

رغم ان الاقليم تمتع بحرية الحركة منذ عام 1991 بعد انتهاء الحرب الامريكية على العراق وبداية الحكم الكردي بعيدا عن العاصمة بغداد، غلا ان

الصناعة النفطية لم تتطور بشكل فاعل يوحي بإن الايرادات حققت ما هو مطلوب، الامر الذي وجه اصابع الاتهام الى عمليات الفساد التي تسري في هذا القطاع والتي اخذت تشعر الحكومة المركزية ان ايرادات النفط لا تخدم الاقليم بشكل كامل بقدر خدمة بضعة اشخاص محدودين لدرجة ان الاقليم لم يستطع لأشهر طويلة دفع رواتب موظفيه رغم قيامه بتصدير النفط بكميات كبيرة خارج سيطرة شركة سومو.

المطلب الاول: صناعة النفط في كردستان

تم انشاء مصفى السليمانية بتاريخ (1994/2/27 وفي 1997/12/2 تم تصفية اول دفعة من نفط كردستان اعتماداً على الخبرة المحلية، ويُعد مصفى السليمانية من المصافي المحلية غير المتقدمة تكنولوجياً ويستطيع تصفية وانتاج (١٠,٠٠٠) برميل من النفط الابيض والبنزين، وهي نسبة ضئيلة لا تسد الحاجات المتزايدة لإقليم كردستان. ان الصناعات النفطية في اقليم كردستان في مراحلها الأولى لا تسهم الا بنسب بسيطة في صناعة تكرير النفط في العراق، وفي 2002/7/17، أي قبل الاحتلال الامريكي للعراق تم توقيع مشاركة بالإنتاج لتطوير حقل (طق طق) من قبل ادارة السليمانية المؤقتة مع شركة تركية وهي جنيل انيرجي انترناشنال[20]، ثم عدلت الاتفاقية في العام ٢٠٠٦ بإدخال شركة اواكس الكندية وشكلا تجمعاً لإدارة مشروع طقطق وان كمية انتاج هذا الحقل للمدة 2004 ولغاية 2011 وصلت الى حوالي 45 مليون برميل[21].

ووفقاً لأرقام وزارة الموارد الطبيعية في اقليم كردستان في شهر تموز عام 2015، إذ قامت بإنتاج النفط وفق التفاصيل الآتية [22]:

1- الطاقة الانتاجية اليومية لحقول اقليم كردستان (848000) برميل.
2- تم استخدام (115500 برميل يوميا في مصافي (كلك، بازيان، تاوكي).
3- قامت وزارة الموارد الطبيعية ببيع (37) ألف برميل يومياً في السوق المحلي.
4- تم تصدير (630) ألف برميل يومياً عن طريق الانبوب الى تركيا.
5- تم تصدير (61000) برميل يومياً عن طريق التنكرات الى تركيا.

لقد ازداد الجدل بين حكومة المركز والاقليم في مسألة النفط والغاز مع صدور قانون النفط والغاز لإقليم كردستان والذي صادق عليه برلمان الاقليم في السابع من آب ٢٠٠٧، والذي كانت له ابعاده السياسية والاقتصادية وحتى الامنية على العلاقة بين المركز والاقليم، ويمكن التحدث عن تلك الابعاد عبر الآتي [23]:

1- ادى هذا الاقرار الى زيادة الصراع، والنقاشات حول قانون الاقليم للنفط والغاز والذي ادت الى ظهور الجدل حول تقسيم الثروات.

2- الخلاف حول بدء عمليات الاستثمار الاجنبي في استخراج النفط في اقليم كردستان

3- تأكيد الحكومة المركزية على مفهوم السيادة الوطنية التي تعني ان هناك قوانين واجهزة تنفيذية وتشريعية وقضائية.

4- سعي حكومة اقليم كردستان الى تكوين قاعدة صناعية ومنها النفط لأنها من العوامل الاساسية ذات التأثير الكبير في قوتها ووزنها الجيوستراتيجي.

المطلب الثاني: مؤشرات الفساد في القطاع النفطي الكردي

أدت ازمة الرواتب التي انتشرت في كردستان بعد فشل حكومة الاقليم في دفع رواتب الموظفين الى الحديث عن عمليات فساد (مقنن) في القطاع النفطي، الامر الذي اثر سلباً في ان يصبح هذا المورد عاملاً ايجابياً، بل وقاد البعض من الفعاليات السياسية الكردية الى الطلب بإن تعود الرواتب لتمنح من الحكومة المركزية الامر الذي يعني ان تلك الحكومة يجب ان تستعيد ملف تصدير النفط بالكامل.

ومن أبرز اوجه الفساد في القطاع النفطي[24]:

1- ايداع الايرادات النفطية في المصارف الاهلية: ان بداية تصدير وبيع النفط في إقليم كردستان يعود الى عام 2007، ومن ذلك التاريخ تودع جميع الايرادات النفطية في المصارف الاهلية، علماً ان ملكية تلك المصارف تعود الى رؤساء الاحزاب الحاكمة. إذ ان مجموع المبالغ المودعة في هذه المصارف من عام (2007) ولغاية عام (2018) بلغت (24) مليار دولار وبدون أي تحقيق يذكر فضلاً عن ذلك لم

يصرف إلا القليل من هذا المبلغ، وبخصوص حصة (البتر ودولار) والتي تقدر بمئات ملايين دولارات لم يصرف اي مبلغ.

2-الحقول النفطية هافانا، باي حسن، خورملة، خلال المدة (2007 – 2018) أكبر الحقول النفطية في اقليم كردستان هافانا، باي حسن خورملة وتشكل نسبة (55%) من مجموع النفط المصدر الى تركيا. ويتم ادارة استخراج وتصدير النفط في هذه الحقول النفطية من قبل الشركات النفطية المحلية التابعة للأحزاب الحاكمة بدون نظام المناقصة، فضلاً عن ذلك ان هذه الشركات اصبحت مشاركة في الانتاج بدون معرفة الاسس التعاقدية المتبعة بين حكومة الاقليم وتلك الشركات.

3- شراء المشتقات النفطية، قامت وزارة الموارد الطبيعية لحكومة اقليم كردستان بشراء مئة مليون لتراً من المشتقات النفطية من شركات التابعة للأحزاب الحاكمة بدون اجراء اي مزايدة وبأسعار تعادل ضعف اسعار في الاسواق المحلية.

4-الصكوك بدون رصيد بنكي، قامت حكومة الاقليم ووزارة الموارد الطبيعية خلال المدة من (2014-2018) بتوزيع صكوك بدون رصيد بنكي على المقاولين والتجار بمبلغ حوالي (2) مليار دولار امريكي، وبالتالي ادت الى عدم بقاء الثقة بالمؤسسات البنكية في اقليم كردستان-العراق

5- نهب نفط كركوك، في شهر تموز عام 2014 قامت شركة ليوا للنفط والغاز وبالتعاون مع الشركات النفطية المحلية بالاستيلاء على حقلي هافانا، باي حسن في كركوك، علماً ان الانتاج للحقلين (250-280) ألف برميل نفط اليوم. على سبيل المثال خلال عامي (2017-2018) قامت ببيع ما قيمته (9) مليار دولاراً من نفط كركوك، وانفقت نسبة اقل من (1%) من تلك الايرادات لمحافظة كركوك.

6-عدم العدالة في تنمية الحقول النفطية لحكومة اقليم كردستان، فوفقا لوزارة الموارد الطبيعية في الاقليم بينت الارقام إنه تم فقدان (11) ألف برميل شهريا خلال عام 2015. فضلاً عن ذلك يتبين بإن الانتاج في الحقول النفطية الواقعة في محافظتي أربيل، ودهوك وصلت الى اعلى مستوياتها وفي المقابل في الحقول النفطية الواقعة

في محافظة السليمانية مستوى الانتاج منخفض جداً. وحصلت حكومة إقليم كردستان شهرياً على (1) مليار دولار أمريكي بينما تم توزيع راتب واحد فقط في عام 2015 أي من شهر تموز لغاية شهر كانون الثاني. وهو يعني فقدان اكثر من (6) مليارات دولار امريكي في عام 2015.

المبحث الثاني:

مستقبل موضوع الخلاف على النفط والغاز وأثرها على العلاقة بين حكومتي المركز والاقليم

لم تفضي الجهود المختلفة الى انهاء الخلاف بين الطرفين حول موضوع النفط والغاز، بل انه كان يظهر بين فترة وأخرى احياناً ظاهراً واضحاً جلياً واحياناً مستتراً خلف قضايا أخرى. إذ شكل النفط مرتكز الخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان منذ التصويت على الدستور العراقي الدائم عام 2005، وزادها تأزماً تشكيل قيادة عمليات دجلة في (أيلول/2012) توتراً بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية، وعندما حاولت قوة من الجيش العراقي في (16/تشرين الثاني/2012) ان تعتقل كردياً مشتبه به في قضاء طوزخرماتو، وقع اشتباك أدى إلى مصرع مدني وإصابة (18) آخرين بجروح، وترتب عليه زيادة عدد قوات البيشمركة في القضاء[25]، وعلى اثره عقدت لجان تنسيق لتهدئة التوتر قادت إلى اجتماع في بغداد في (26/تشرين الثاني) حضره فضلاً عن ممثلي الحكومة المركزية وممثلي حكومة الاقليم ممثل عن السفارة الامريكية برتبة فريق، وبدت السياسة النفطية وكأنها صلب النزاع رغم ان سبب عقد الاجتماع كان ما ذكرناه[26].

فقد تنامى في بغداد اتجاه قوي بشأن نفط الاقليم ووفائه بالتزاماته المالية تجاه الحكومة المركزية، لا سيّما إذا لاحظنا ان الإقليم يحظى بـ(17%) من الميزانية المركزية، دون ان يعرف أحد أين تذهب مبيعات نفط الإقليم بحسب الحكومة العراقية الاتحادية [27].

وعلى الرغم من ان رئيس وزراء اقليم كردستان (نيجرفان بارزاني) زار بغداد في (29/نيسان/2013)، ووقع مع رئيس الحكومة المركزية اتفاق من سبع نقاط تناول مجموعة من القضايا بعضها لم يكن أصلاً محل خلاف، مثل تعويض ضحايا الانفال، وبعضها الاخر كان في صلب الخلاف، مثل الاتفاق على تشكيل لجنة عليا للتعاون الامني، وأخرى مشتركة للتحقيق في الادارة الامنية المشتركة للمناطق المتنازع عليها، والسعي لصياغة قانون تعريف الحدود الإدارية للمحافظات، وتشكيل لجنة للتحقيق في مسائل القضاء والجمارك، والاهم من ذلك هو الاتفاق على تشكيل لجنة تقنية للمناقشة والاتفاق حول تشريعات النفط، وتقاسم الدخل الامر الذي قاد لأن ينهي النواب الأكراد مقاطعتهم للبرلمان في (6/أيار/2013) وأن يزور رئيس الوزراء أربيل في (9/حزيران) وعقد جلسة لمجلس الوزراء هناك[28].

إلا ان ذلك لم يطوق الخلاف حقا، وتطور ليقترح ائتلاف دولة القانون تخفيض حصة الاقليم في الموازنة العراقية من (17%) إلى (13%)[29].

ولم يقف الامر عند هذا الحد، فقامت الحكومة الاتحادية بتقليص الدفعات الشهرية للإقليم التي تبلغ مليار دولار شهرياً، ما سبب عجزاً في دفع الاقليم لرواتب موظفيه، وقد أكدت الحكومة الاتحادية ان هذا الاجراء يأتي في سياق عدم التزام حكومة الاقليم بتصدير (250000) برميل يومياً من النفط عبر الحكومة الاتحادية، دون ان ينتفع الاقليم من النفط الذي صدره عبر تركيا فظلت حوالي (1.3) مليون برميل من نفط الاقليم قابعة في الموانئ التركية دون إمكانية بيعها [30].

ولا يمكن بأي حال تجاهل الدور الامريكي في ضبط هذا النزاع كما ذكرت بعض الدراسات، خصوصا بعد ان دخلت شركة إكسون موبيل في صفقات التنقيب في الإقليم، الامر الذي احتج عليه نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة السيد (حسين الشهرستاني) محذراً الشركة من تبعات هذا القرار[31].

ولأن الحكومة المركزية تعي انها صاحبة الحق الدستوري في هذا الموضوع، فقد ارتأت الذهاب الى القضاء الدولي للبت فيه، وهو الامر الذي سنناقشه في المطلب الاول من هذا المبحث.

المطلب الاول: لجوء العراق للقضاء الدولي وتحقيق المكسب السياسي والسيادي

كحل قانوني للخلاف، رفع العراق دعوى قضائية أمام هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس ضد تركيا بشأن تصدير– النفط الخام من إقليم كردستان عبر ميناء – جيهان التركي بدون الرجوع إلى شركة تسويق النفط العراقية سومو". وقد كسب الدعوى [32]. وعلى إثر القرار توقف تصدير نفط كردستان البالغ 480 ألف برميل – م يومياً في 25 مارس / آذار 2023، وتمثل التدفقات المتوقفة نحو 0.5% فقط من إمدادات النفط العالمية بدون أن تستأنف حتى وقت كتابة البحث – كانون الاول 2023–، حيث بلغت مؤشرات الضرر والخسائر المالية أكثر من مليار دولار شهرياً، بواقع 33 مليون دولار يومياً باحتساب معدل سعر البرميل الواحد عند 70 دولارا، وفقا لخبراء في مجال النفط. ويأتي ذلك في وقت يسعى فيه العراق منذ سنوات إلى زيادة إنتاجه اليومي من النفط وتعتمد بغداد على صادرات النفط الخام لبناء موازناتها السنوية العامة. ووفق مشروع قانون الموازنة 2023، فإن العراق يجب أن يصدر 3 ملايين و500 ألف برميل يومياً، منها 400 ألف برميل من الإقليم، بسعر يبلغ 70 دولاراً للبرميل الواحد، ويتم تصدير أغلبها من الميناء التركي عبر خط الأنابيب الذي يمتد من كركوك إلى جيهان في تركيا وتسبب توقف التصدير بفقدان الإقليم نصف إيراداته فاقمت على إثره أزماته الاقتصادية. ودفع توقف صادرات كردستان النفطية عدة شركات أجنبية منها أميركية وكندية عاملة في الإقليم لوقف إصدار توقعاتها حول الإنتاج. فقد ألغت شركة النفط النرويجية دي إن أو (DNO) توقعاتها الخاصة بالإنتاج في الإقليم، ومثلها شركة جينيل إنرجي (GenelEnergy)، حيث ألغت توقعاتها للإنتاج في 2023، قائلة إنها لم تعد صالحة للإعلان في ظل إغلاق خط الأنابيب بين العراق وتركيا[33].

وحول هذا القرار ظهرت ثلاثة اراء [34]:

الرأي الاول يرى أن الحكومة الاتحادية في بغداد هي المتضرر الأكبر من استمرار توقف صادرت الإقليم النفطية عبر الموانئ التركية، لأن بغداد ستلتزم بدفع الرواتب الشهرية لموظفي كردستان التي تقدر بنحو نصف مليار دولار أميركي والتي كانت تخصم في الأساس من إيرادات حصة الإقليم النفطية. ومن المؤيدين لهذا الرأي، الخبير النفطي الدكتور (كوفلد شيرواني)، الذي يقدر خسائر العراق اليومية من توقف صادرت كردستان النفطية بنحو 33 مليون دولار، وبأكثر من مليار دولار شهرياً، مضيفا أن العراق يصدر يومياً 400 ألف برميل من كردستان يضاف إليها ما – يقارب 80 ألف برميل نفط من صادرات كركوك توقفت أيضاً ومر أكثر من 90 يوماً على توقف تلك الصادرات، ما يعني ارتفاع الخسائر إلى نحو 23 مليار دولار وما يدفع (شيرواني) إلى تعزيز رأيه بأن المتضرر الأكبر من توقف صادرات كردستان النفطية هو الاقتصاد العراقي، هو أن الموازنة العامة للبلاد تعاني من عجز كبير على حد قوله، ويقول محذرا إذا استمر توقف الصادرات حتى نهاية العام الحالي فهذا يعني أن البلد سيخسر مليار دولار شهرياً، وسيتفاقم بذلك العجز في الموازنة.

الرأي الثاني: ويمثله الجانب العراقي الرسمي الذي يرى إن الأمر لا يتعلق بخسائر مادية بقدر ما أنه ثبت القيمة القانونية للحكومة الاتحادية بالتحكم بالصادرات النفطية العراقية واحترام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالنفط بين العراق وتركيا، كما انه لا يحق لأي جهة مهما كانت أن تقوم بتصدير النفط العراقي غير الحكومة الاتحادية عن طريق وزارة النفط العراقية. هذا الراي يمثله عاصم جهاد المتحدث باسم وزارة النفط الذي يقول ان كميات ضخ النفط عبر الموانئ التركية بنحو 450–500 ألف برميل يوميا، مؤكداً أن العراق سيصدر هذه الكميات وفق الآليات المتبعة لدى شركة سومو ومثل ما تصدر في بقية أجزاء البلاد.

الرأي الثالث يذهب الى ان الجميع خاسر، إذ يرى عضو لجنة الطاقة والموارد الطبيعية في برلمان كردستان العراق الدكتور (شيركو جودت) أن الضرر أصاب

بغداد وأربيل على المستوى السياسي والاقتصادي على حد سواء بعد توقف الصادرات النفطية للإقليم. وشدد جودت على ضرورة الاتفاق بين الطرفين لحلحلة النزاع الدائر بينهما فيما يتعلق بالنفط والغاز والملفات الأخرى وفقاً للدستور العراقي. ووفق وصف البرلماني فإن نفط الإقليم لم يكن في أياد أمينة، سواء فيما يتعلق بإنتاجه، أو تصديره، أو بيعه، معبراً عن أمله بأن يصبح في أياد أمينة في المستقبل تحت غطاء الشفافية في الإنتاج والتصدير والبيع، على حد قوله.

المطلب الثاني: مستقبل الخلاف النفطي

في خطوة منفردة قامت وزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان وبمعزل عن موافقة الحكومة الاتحادية في بغداد، بتوقيع الكثير من عقود المشاركة بالإنتاج النفطية في منطقة الاقليم وتجاوزت ذلك إلى ما يسمى بـ (المناطق المتنازع عليها). ويجيء توقيع تلك العقود – التي لم يعلن عن تفاصيلها – إلى تفسير أحادي المواد دستور جمهورية العراق، وإلى ما جاء بقانون النفط والغاز لإقليم كردستان لسنة 2007. لقد تم رفض تلك العقود من قبل وزارة النفط الاتحادية التي هددت بفرض عقوبات على الشركات الداخلة في تلك العقود، لكن حكومة الاقليم لم تبال بذلك الرفض، واستمرت بتوقيع عقود المشاركة بالإنتاج، ومد أنابيب التصدير عبر تركيا. وما كان لذلك ان يتم لولا الدعم التركي والصمت الأمريكي المريب[35].

ان قيام حكومة الاقليم بتصدير نفطها عبر تركيا من دون استحصال موافقة الحكومة الاتحادية كما يقضي الدستور الذي تؤكد حكومة الاقليم انها ملتزمة به، يعني ان الخلاف بين الحكومتين دخل مرحلة الخطر بتجاوز حكومة الاقليم الخط الأحمر. والأمر الأشد غرابة في الموضوع، هو رد الفعل السلبي للحكومة الاتحادية تجاه الموضوع بعدم اتخاذها إجراءات عملية، واستمرارها بدفع المبالغ المستحقة لحكومة الاقليم من الموازنة السنوية كاملة والبالغة (17) دون استقطاع كلفة النفط المنتج في الاقليم التي لا يعرف احد محتواها وأين تذهب عوائدها.

وقد توجت حكومة الاقليم مواقفها هذه بقيامها في شهر كانون الأول 2013 بتصدير النفط من جانب واحد عبر تركيا. ان موقف الاقليم هذا قد سبب الكثير من الخسائر للعراق، إذ ذكر (حسين الشهرستاني) نائب رئيس الوزراء بتاريخ 9 كانون الأول 2013، بأن الأموال المستحقة على الاقليم لغاية كانون الأول من العام ذاته (2013) والتي لا تستلم الحكومة المركزية منها شيئا قد بلغت (8,5) مليار دولار في حين جرى وضع كامل المبلغ المستحق لحكومة الاقليم البالغ (17%) من الموازنة المالية العامة للدولة. ولم تقتصر هذه الخسائر المالية على الحكومة الاتحادية بل انها أيضا شملت شعب الإقليم الذي لا يعرف عن تفاصيل تلك العقود ولم يطلع عليها [36].

وعلى الرغم من الحديث المستمر عن تفاهمات تجري بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشكل مستمر حول تصدير النفط، إلا ان الخلافات كانت تشهد كل يوم دخول عنصر خلاف جديد، ومنطقة جديدة للخلاف والنزاع بشأنها.

على سبيل المثال، فإن النزاع بشأن حقل خورمور للغاز الذي يقع ضمن محافظة السليمانية، تطور الى درجة تعرض الحقل عام 2022 الى هجمات صاروخية بدا ان هدفها الواضح هو عرقلة عمل الحقل، وهي هجمات استمرت حتى الوقت الحاضر –2024– ويقع الحقل إدارياً ضمن ناحية قادر كرم التي كانت تتبع قضاء الدوز وهو قضاء متنازع عليه، ناهيك عن أهميته النفطية[37].

وربما يكون هذا التطور نتيجة طبيعية لقرار المحكمة الاتحادية العراقية عام 2022 الذي أبطل عقود النفط والغاز التي ابرمتها حكومة إقليم كردستان، وألغى قرارات تحويل الأموال الى الإقليم، وأبطل قانون النفط والغاز الذي شرعته حكومة الإقليم عام 2007، ورافقت القرار شكوى شركة نفط الشمال من سيطرة قوات البيشمركة على مجموعة من الحقول النفطية وحقل غاز خورمور، وتبعها حملة إعلامية هاجمت سياسات الطاقة في الإقليم.

وكانت الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان قد وقعتا اتفاقا في الرابع من شهر نيسان من العام 2023 نص على تصدير الإقليم 100 ألف برميل من النفط يوميا عبر شركة النفط الوطنية سومو، وتسمية ممثل عن الإقليم فيها بمنصب معاون رئيس الشركة – وفتح حساب بنكي خاص بحكومة الإقليم تحول – إليه واردات بيع النفط على أن يخضع لرقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي وتفاءل الكثير من المراقبين بأن يصبح هذا الاتفاق بمثابة الحل الجذري لتسوية النزاع النفطي العالق بين الجانبين منذ نحو 20 عاماً، ومنها ما يتعلق بتشريع قانون النفط والغاز، لكن لم يتمخض عنه بعد استئناف للصادرات النفطية للإقليم[38].

هذه الاحداث تبين ان الاتفاقات التي كانت تبرم بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم مع بداية كل دورة انتخابية وجدل تشكيل الحكومة كانت يتم نقضها مع استقرار الوضع الحكومي، لتعود الخلافات الى اشد مما كانت عليه. وفي ظل تلك الخلافات فإننا نرى ان ابعاد تلك المشكلة ستذهب الى العوامل الآتية:

1. البعد السياسي

تكمن الخلافات الكردية– الكردية من جانب، والكردية مع الحكومة الاتحادية من جانب آخر في بؤرة الخلافات على الطاقة بين الاثنين. ذلك ان الحكومة الاتحادية والقوى السياسية المشكلة تدرك بشكل جيد عمق الخلافات الكردية، وعدم الاتفاق بشأن طبيعة العلاقة مع الحكومة الاتحادية من جانب، ومع الدول الإقليمية من جانب آخر.

كما أن توجهات القوى السياسية التي شكلت الحكومة الاتحادية تحكم بشك كبير طبيعة العلاقة مع الدول الإقليمية، الامر الذي تتبلور نتيجة له خلافات متعددة يشكل حقل الطاقة واحدا من مسارحها المهمة. ويمكن ملاحظة هذا بمعرفة أن أهم الشركات المشكلة لحقول النفط في الإقليم هي شركات إماراتية، ولا يمكن تجاوز وضع الامارات بوصفها عامل توتر بالنسبة للقوى العراقية، ووجودها في الإقليم يشكل مزيدا من

التوتر، لا سيّما انها في طليعة الدول التي دعمت انفصال الإقليم، وعلاقاتها مع ايران متوترة، ناهيك عن وضعها السابق في اليمن[39].

كما ان مساحات النفوذ، والخلاف بشأن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وطبيعتها، ناهيك عن علاقة الإقليم بتركيا، أربيل بشكل خاص، كلها أيضا تلعب دوراً مهماً في بلورة الخلاف بشأن الطاقة.

2. البعد الاقتصادي

لا ينفصل هذا البعد عن البعد السياسي بشكل كبير، فتنامي قطاع الغاز في الإقليم سيعني دخول منافس جديد للغاز الإيراني في المنطقة، بما يفرض ترتيبات جديدة للوضع الاقتصادي، سواء على مستوى الداخل العراقي أم على المستوى الخارجي[40].

من جانب آخر، يأخذ الموضوع حيزاً كبيراً في مساحة العلاقات العراقية التركية، إذ تسعى الحكومة الاتحادية الى إيجاد مرتكزات ضغط جديدة على تركيا، لمنح حصص مائية اكثر، ناهيك عن الخلاف بشأن حزب العمال الكردستاني التركي ونشاطه في العراق، الأمر الذي يوجد تشابكاً بين السياسة والاقتصاد بشكل كبير فيما يخص الخلاف بشأن الطاقة بين الحكومة المركزية والإقليم[41].

3. البعد الأمني

تشكل منطقة الخلاف النفطي أيضا مشكلة خلاف أمني، فهي تحتل موقع جيوبوليتيكي في غاية الأهمية، إذ يعد جزء كبير منطقة عمليات خطرة ينشط فيها تنظيم داعش، من جهة أخرى تقع في مسار خطوط الامداد والاتصال بين إيران وسوريا، ناهيك عن وجود مختلف التنظيمات الأمنية العراقية في المنطقة.

من جانب آخر يعد الخلاف بشأن وجود القوات الامريكية في أربيل نقطة جدل أمني كبير تلقي بظلالها على مشكلة الطاقة، وتجعلها من الملفات العالقة ذات العلاقة بالملف الأمني بشكل كبير، إذ لا يمكن الفصل بين هذه الملفات بشكل تام، وكلها

تكون على طاولة النقاش، خصوصا بتداخل الملف مع الملف السياسي كما سبقت الإشارة له [42].

مما تقدم، يمكن القول إن مستقبل الخلاف بشأن النفط بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان يتعلق بالمتغيرات الثلاثة الذي ذكرناها آنفاً، وسيظل مرتهناً لها، ولن يحل بطريقة قانونية ما لم يتم التوصل الى اتفاق شامل بهذا الشأن.

والاتفاق المطلوب يتعلق بالوضع السياسي الدولي والإقليمي، وتتداخل فيه عوامل بالغة التعقيد، الأمر الذي يجعل حسم هذا الملف أمر من الصعب تحقيقه في الوقت الحاضر، وسيظل نقطة خلاف دائمة، يتم الاتفاق بشأنه عند بداية تشكيل كل حكومة، ليعود الخلاف ويتصاعد بشأنه عقب تشكيل الحكومة.

الخاتمة

رغم التحسن الذي تشهده العلاقة بين الحكومتين الاتحادية وحكومة الاقليم لا سيّما بعد الزيارة التي قام بها السيد (مسعود البارزاني) الى بغداد بداية شهر تموز 2024، والتي التقى فيها عددا من قادة الكتل السياسية وتم استقباله بشكل مميز في دلالة على رغبة الطرفين بحل المشاكل العالقة، إلا ان الحلول ما تزال تحتاج وقتاً طويلاً في ظل علاقة تتأثر بمتغيرات داخلية واقليمية ودولية واضحة وربما يأتي دور المتغيرين التركي والايراني في مقدمتها وفي ظل اوضاع امنية تعاني من تدخلات تركية في شمال العراق وضعف كردي في التصدي لها وهو ضعف تولد بوصفه اثرا من اثار الخلافات المتفاقمة بين حكومتي المركز والاقليم.

تناول البحث موضوع الخلاف النفطي بين الجانبين، وهو موضوع مهم للغاية له اثاره السياسية والإقتصادية والأمنية، وقد بات الطرف الكردي مدركاً ان استمرار الخلاف سيفضي الى نتائج سلبية متراكمة، فمن ناحية فان الخلاف الداخلي الكردي–الكردي في ازدياد، وما تأجيل تهديد الحزب الديمقراطي الكردستاني بعدم المشاركة إلا دلالة واضحة على تلك الخلافات وعمقها. ومن ناحية أخرى ما تزال اطرافاً عراقية فاعلة تنظر للموقف الكردي في اربيل علنه مسانداً للولايات المتحدة الأمريكية

و(إسرائيل)، وهذا الامر لا ترغب به إيران مطلقا وله نتائج سلبية على الاقليم. ولذلك فان امام صانع القرار في الحكومة الاتحادية واحد من خيارات ثلاثة، اما تعديل المواد الدستورية الخلافية وهذا شيء صعب، او استعمال منطق القوة والشدة مع الشريك الكردي، وهذا امر لن يحقق النتائج المرجوة، او استخدام جميع وسائل الضغط المشروعة على حكومة الاقليم لصالح ايجاد اتفاق نهائي لهذا الخلاف، وانا شخصياً اميل للحل الأخير.

الاستنتاجات

توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات وكالآتي:

1- على الرغم من إشارة دستور جمهورية العراق لعام2005 إلى العلاقة الفدرالية بين الحكومة الإتحادية وإقليم كردستان، إلا إن الواقع السياسي والقانوني يدلل إلى وجود بنية شبه دولة في إقليم كردستان تتمتع بإختصاصات دستورية واسعة بدلاً من إقليم فدرالي تابع للدولة.

2- إن أحد أبرز النقاط الخلافية بين الحكومية الإتحادية وحكومة إقليم كردستان هو إستخراج وتصدير النفط، فالحكومة الإتحادية تتمسك بالمادة 112/ اولاً في فقرة الادارة المشتركة، بينما الاقليم يتمسك أيضاً بالمادة ذاتها والمادة 115 فيقول ان التصدير هو من حقول اكتشفت بعد كتابة الدستور لعام 2005 وبالتالي هي غير مشمولة بهذه المادة.

3- أن مستقبل الخلاف بشأن النفط بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان يتعلق بالمتغيرات الثلاثة السياسية، والإقتصادية، والأمنية، وسيظل مرتهناً لها، ولن يحل بطريقة قانونية ما لم يتم التوصل الى اتفاق شامل بهذا الشأن.

قائمة الهوامش

[1] – رونالد واتس، الأنظمة الفدرالية، ترجمة غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا ، منتدى الإتحادات الفدرالية، كندا، ٢٠٠٦ ، ص ٤٦.

[2] – عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 42

[3] – حنان محمد القيسي، بين المخالفات النظرية والمخالفات التطبيقية: دستور 2005 العراقي في الميزان، ضمن كتاب: (الدستور العراقي وانعكاساته على بناء الدولة وحقوق الانسان)، بيت الحكمة، بغداد، 2014، ص 180–181

[4] – المصدر نفسه، ص 181

[5] – عامر هاشم عواد وبيداء محمود احمد، الدستور العراقي وموضوع النظام الفيدرالي وبناء الدولة، ضمن كتاب: (الدستور العراقي وانعكاساته على بناء الدولة وحقوق الانسان)، بيت الحكمة، بغداد، 2014، ص 317–319

[6] – أريج طالب كاظم، إختصاصات السلطات المحلية في التشريع العراقي في ظل الدستور الحالي وقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، العدد ٣ ، ٢٠١١، ص ١٤١

[7] – أفرا بينغيو، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، ترجمة عبد الرازق عبد الله بوتاني، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٤ ، ص ٤٠٨ .

[8] – محمد عمر مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق) أنموذجا)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٥١٥

[9] – محمد حازم محمد، الاختصاصات الدستورية لاقليم كردستان العراق وتاثيرها في العلاقة مع الحكومة الاتحادية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 79، تشرين الاول 2019، ص 429

[10] – دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة 112 اولا

[11] – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة (دراسة حالة العراق الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٤ ، ص ٣٣٣.

[12] – محمد جبار طالب، التنظيم الدستوري للفيدرالية المالية في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، مجلة رسالة الحقوق، كلية القانون، جامعة كربلاء، العدد 3 ، المجلد 5، ٢٠١٣، ص١٣٨

[13] – اثير ادريس عبد الزهرة ، مستقبل التجربة الدستورية في العراق ، دار مكتبة البصائر ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٢٣٣

[14] – نبيل محمد سليم ، اشكالية النظام الفدرالي في العراق ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ، العدد (٧٥) ، تشرين الاول ٢٠١٨، ص ١٤ ،

[15] – بدرية صالح عبدالله ، تحديات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003: العلاقة بين الحكومة المركزية واقليم كردستان انموذجا ، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 63، 2020، ص 187

[16] – المصدر نفسه، ص 188

[17] – رضا محمد هلال ، الاكراد بين الفدرالية والانفصال ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، العدد ٢٠٥ ، يوليو ٢٠١٦ ، ص ١٢٨

[18] – المصدر نفسه، ص 129

[19] – ايمان رجب، مستقبل العراق بين الصراع المذهبي وتهديد داعش، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، العدد ٢٠٥ ، يوليو، ٢٠١٦ ، ص ١١١.

[20] – مصطفى عبد الرسول احمد، الاهمية الجيو ستراتيجية لاقليم كردستان العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 50، 2022، ص 274

[21] – فؤاد قاسم الامير، الجديد في عقود النفط والغاز الموقعة من قبل حكومة اقليم كردستان والسياسة النفطية للاقليم، دار الغد للنشر، بغداد، 2013، ص 58

[22] – سردار عثمان خضر باداوه يي، تحليل مسار الاصلاح الاقتصادي ومعوقاته في اقليم كردستان– العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد، العدد 71، كانون الاول 2021، ص 111

[23] – مصطفى عبد الرسول، مصدر سبق ذكره ، ص 275

[24] – للتفاصيل انظر سردار عثمان خضر باداوه يي، مصدر سبق ذكره، ص 110–112

[25] – التقرير الثاني للأمين العام، المقدم عملا بالفقرة 6 من القرار 2061 (2012)، برقم (S/2013/154)، ص2.

([26]) Simon Henderson," Iraq's Oil Future" ، *The Washington Institute*: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqs-oil-future

[27]– بن فان هوفلن، باتريك اوزكود، رواز طاهر، ((بغداد تستعيد السيطرة في نزاعات النفط))، ترجمة سعد السعيدي، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، على الرابط: /https://shorturl.at/bdAMT

[28]– التقرير الثالث للأمين العام، المقدم عملا بالفقرة 6من القرار 2061 (2012)، برقم (S/2013/408)، ص6.

[29] – التقرير الثاني للامين العام...، برقم (S/2013/154)، مصدر سبق ذكره، ص3.

[30] – بن فان هوفلن، باتريك اوزكود، رواز طاهر، مصدر سبق ذكره.

([31]) Ben Van Heuvelen "In Iraq ،Exxon oil deal foments talk of civil war"، The Washington post:

http://www.washingtonpost.com/

[32] – "توقف صادرات نفط كردستان.. هل ربح العراق سياسيا وخسر اقتصاديا؟"، موقع الجزيرة، على الرابط: https://is.gd/T0ACAT

[33] – بغداد ربحت سياسيا وخسرت اقتصاديا امام نفط الاقليم، تقرير ، مجلة رؤى المستقبل، مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات، اربيل، العدد 6، تموز 2023، ص 15

[34] – المصدر نفسه، ص ص15–17

[35] – طالب حسين حافظ، النفط والسياسة في العراق: التاريخ– الامتيازات–الصراع–الاحتلال (دراسة سياسية استراتيجية)، دار الكتب العلمية، بغداد، 2016، ص 661

[36] – المصدر نفسه، ص 663

[37] – دياري صالح، مصطفى حسن، صراع حقول النفط والغاز في المناطق المتنازع عليها في العراق: نموذج حقلي خورمور الغازي ونفط خانة النفطي، مركز الامارات للسياسات، على الرابط https://is.gd/O3TIMM

[38] – بغداد ربحت سياسيا..، مصدر سبق ذكره، ص 16

[39] – دياري صالح، مصدر سبق ذكره.

[40] – المصدر نفسه

[41] – "العلاقات العراقية التركية: مواجهة الملفات الشائكة"، مركز الامارات للسياسات، على الرابط: https://is.gd/wYWgyd

[42] – دياري صالح، مصدر سبق ذكره.